صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/427
للنشر الفوري
١٢ نوفمبر ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان بعثة الصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي يقودها السيد زين زيدان بزيارة إلى الجزائر في الفترة من ٢٩ أكتوبر إلى ١١ نوفمبر ٢٠١٢، لإجراء المناقشات السنوية التي تنص عليها المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وسوف تُختتم المشاورات في هذا السياق بإعداد تقرير يناقشه مجلس الصندوق التنفيذي في مطلع عام ٢٠١٣.

وركزت المناقشات على السياسات الاقتصادية التي تغطي الأجلين القصير والمتوسط، بالإضافة إلى آفاق الاقتصاد في بيئة عالمية لا تزال صعبة. وقد أجرت البعثة مناقشات مع معالي السيد كريم جودي وزير المالية، ومعالي السيد رشيد بن عيسى وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ومعالي السيد عبد المجيد تبون وزير السكن والعمران، ومعالي السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ومعالي السيد محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر. كذلك التقت البعثة مع عدد من ممثلي القطاعات الاقتصادية والمالية والمجتمع المدني.

ومن المتوقع أن يظل الأداء قوياً في عام ٢٠١٢، حيث يبلغ النمو ٢,٥%، يدعمه النشاط في القطاع غير الهيدروكربوني الذي استمد زخماً من الإنفاق العام. وتشير التوقعات إلى بلوغ النمو ٣,٤% في عام ٢٠١٣، ارتكازاً على الطلب المحلي وتعافي النشاط في قطاع الهيدروكربونات. ومن المتوقع أيضاً أن يصل فائض الحساب الجاري إلى ٨,٢% من إجمالي الناتج المحلي، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الهيدروكربونات إلى تعويض الانخفاض في أحجام الصادرات. وسيبلغ فائض الحساب الجاري ٧,١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ستظل احتياطيات النقد الأجنبي عند مستوى مريح إلى حد كبير، وستكون مستويات الدين الخارجي بالغة الانخفاض. وقد حافظ القطاع المصرفي على صلابته في عام ٢٠١٢، كما بلغت الموارد في صندوق ضبط الإيرادات الجزائري ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي، صافية من الدين العام.

غير أن التضخم سجل ارتفاعاً حاداً ليبلغ ٨,٤% في عام ٢٠١٢، وزاد انكشاف المالية العامة نتيجة للتوسع المالي في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن ينخفض رصيد المالية العامة إلى ٣,٧% من إجمالي الناتج المحلي، مثقلاً بالأثر

الكامل لزيادات الأجور وسداد مدفوعاتها المتأخرة. وبالتالي، زاد التعرض لتقلب أسعار الهيدروكربونات، مع وصول سعر النفط التعادلي إلى ١٢١ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٢. وبالرغم من أن البطالة استقرت عند مستوى ١٠% في عام ٢٠١١، فهي لا تزال مرتفعة بين الشباب والإناث بمعدل ٢١,٥% و ١٧% على الترتيب.

وستتمثل أهم التحديات أمام الجزائر على المديين القصير والمتوسط في السيطرة على التضخم، ودعم استمرارية أوضاع المالية العامة، وتعزيز النمو في القطاع غير الهيدروكربوني. ويتعين التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة حتى تتسنى مكافحة التضخم. ويعد ضبط الإنفاق الجاري على النحو المخطط لعام ٢٠١٣ من الخطوات الجديرة بالترحيب. وينبغي مواصلة تنفيذ سياسة إدارة السيولة التي استُحدِثت في عام ٢٠١٢، مع دعمها بزيادة اعتماد الخزانة على الأسواق المالية لتمويل عجز المالية العامة. ويمكن تعزيز هذه السياسة أيضاً برفع أسعار الفائدة لتخفيض التضخم حتى يصل إلى النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٤ و٤,٥%.

وتمثل الموارد الهيدروكربونية الركيزة التي تعتمد عليها استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل. وسيؤدي اتباع سياسة المالية العامة الرشيدة المتوخاة لعام ٢٠١٣ إلى استعادة حيز الإنفاق من المالية العامة، وينبغي الاستمرار في تنفيذها على المدى المتوسط عن طريق احتواء الإنفاق الجاري وتحقيق إيرادات من القطاع غير الهيدروكربوني. وبالمثل، سوف تزداد كفاءة إدارة الإنفاق العام بفضل الجهود التي بدأتها السلطات لتحديث إدارة المالية العامة، وبدعم من إطار الموازنة متوسط الأجل.

ولتخفيض معدل البطالة، يتعين أن تعمل الجزائر على رفع معدل النمو الذي لا يزال دون المستوى الممكن. ويمكن تحقيق ذلك بالحفاظ على الاستثمار العام ورفع كفاءته، ومواصلة تطبيق سياسة للنقد الأجنبي تعمل على دعم التنافسية الخارجية، وإجراء إصلاحات هيكلية لتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلى ذلك ينبغي وضع استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي، وتشجيع المزيد من الاندماج التجاري الدولي، وتطوير القطاع المالي.